المبحث الثالث

الواو الحالية

قال عبد القاهر تحت عنوان (فروق في الحال لها فضل تعلق بالبلاغة) : «اعلم أن أول فرق في الحال أنها تجيء مفرداً وجملة ، والقصد ههنا إلى الجملة . وأول ما ينبغي أن يضبط من أمرها أنها تجيء تارة مع الواو وأخرى بغير الواو ، فمثال مجيئها مع الواو قولك : (أتاني وعليه ثوب ديباج) ، و(رأيته وعلى كتفه سيف) ، و(لقيت الأمير والجند حواليه) ، و(جاءني زيد وهو متقلد سيفه) ، ومثال مجيئها بغير واو : (جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه) ، و(أتاني عمرو يقود فرسه) ، وفي تمييز ما يقتضي الواو مما لا يقتضيه صعوبة» [1].

من هذا النص ندرك سر اهتمام عبد القاهر بدراسة جملة الحال وأسباب اقترانها بالواو أو تجردها منها ، لما يترتب على ذلك من فروق في المعنى هي من صميم دراسة البلاغيين ، لأنها لا تكتفي بمجرد الحكم بصحة الأسلوب أو خطئه ، ولا تقف عند مجرد القول بوجوب إثبات الواو أو حذفها ، وإنما تتجاوز ذلك إلى البحث في الفروق المعنوية التي تترتب على وجودها أو حذفها ، وإن بدا للبعض أنها أقرب إلى طبيعة النحو منها إلى البلاغة . يقول المرحوم سليمان نوار : «وأما تعليل الفروق في الجملة الحالية ، وبيان السبب في أنها تارة تكون بالواو وتارة تكون بدونها ، كما فعل الشيخ وغيره ، فأمر عرضيّ لا يتصل بالبلاغة ، وذلك الاتصال فما أجدره بعلم النحو» [2] .

---

(١) دلائل الإعجاز ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٢) مذكرات في الفصل والوصل ص ١١٥ .

ولعل المرحوم سليمان نوار تأثر بصنيع البلاغيين بعد عبد القاهر ، حيث ألحقوا بحث الجملة الحالية بمبحث الفصل والوصل ، وجعلوه تذنيبًا له ، مشيرين بذلك إلى تبعيته ودنو منزلته . قال العصام : (وفي تسمية المبحث تذنيبا لا ذنابة إشارة إلى أن إيراد بحث الحال في بحث الفصل والوصل ، لا يخلو عن تكلف تنزيل الشيء منزلة غيره ، وأنه ليس مانعًا للفصل والوصل في حد ذاته ، وإنما صار تابعًا بجعل القوم وتصرف منهم وتنزيل لهم منزلة ما هم فيه في هذا البحث» [1] .

والحق أن الواو في الجملة الحالية تترتب عليها فروق دقيقة ، وبين إثباتها وحذفها أسرار لا يكشف عنها إلا ذوق البلاغي ، ولا نجد علمًا أحق باستجلائها واحتضانها من علم البلاغة .. هذا إذا تجاوزت الدراسة البلاغية مهمة النحاة ، ولم تقف عند حد الحكم بوجوب إثبات الواو أو حذفها ، مما هو صميم الدراسة النحوية .

ونبدأ بذكر ما قاله النحاة في سر دخول الواو على الجملة الحالية . يقول الرضي : « إنما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ ، فإنه اكتفى فيها بالضمير ، لأن الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام ، فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط ، فصُدِّرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط ، أعني الواو التي أصلها الجمع ، لتؤذن من أول الأمر أن الجملة لم تبق على الاستقلال ، وأما خبر المبتدأ والصلة والصفة فإنها لا تجيء بالواو ؛ لأن بالخبر يتم الكلام ، وبالصلة يتم جزء الكلام ، والصفة لتبعيتها للموصوف لفظًا ، وكونها لمعنى فيه معنى ، كأنها من تمامه ، فاكتفى في ثلاثتها بالضمير ، بلى ، قد تُصدَّر الصفة والخبر بالواو ، إذا جعل لهما أدنى انفصال ، وذلك بوقوعهما بعد (إلا) ، نحو : ما حسبتك إلا وأنت بخيل ، وما جاءني رجل إلا وهو فقير » [2] .

---

(١) الأطول ٢/٢٤ .

(٢) شرح الكافية للرضي ١/٢١١ .

وهذا نفس ما جرى عليه البلاغيون في تعليل دخول الواو . قال الخطيب في الإيضاح : « فثبت أن أصلها (الحال) أن تكون بغير واو ، لكن خولف هذا الأصل فيها إذا كانت جملة ، لأنها بالنظر إليها من حيث هي جملة مستقلة بالإفادة فتحتاج إلى ما يربطها بما جعلت حالاً عنه »[1] .

فهذا التعليل لدخول الواو على جملة الحال بكونها مستقلة وفضلة هو من عمل النحو ، لا من أبحاث البلاغة التي يجب أن تفسر دخول الواو على الجملة الحالية تارة ، وعدم دخولها تارة أخرى ، وهو الذي حاوله عبد القاهر ، حيث قال : « فاعلم أن كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من الواو ، فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد ، وكل جملة جاءت حالاً ثم اقتضت الواو ، فذاك لأنك مستأنف بها خبرًا ، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات .

تفسير هذا : أنك إذا قلت : (جاءني زيد يسرع) ، كان بمنزلة قولك : (جاءني زيد مسرعًا) في أنك تثبت مجيئًا فيه إسراع ، وتصل أحد المعنيين بالآخر ، وتجعل الكلام خبرًا واحدًا ، وتريد أن تقول : (جاءني بهذه الهيئة) »[2].

ويتبين من ذلك أن الجملة الحالية حين تتجرد من الواو تصبح في حكم الحال المفردة ، وتتصل بالجملة التي هي قيد فيها اتصالاً ذاتيًا ، كما تتصل الصفة بالموصوف ، وجملة الخبر بالمبتدأ ، لأنها حينئذ تكون الغرض الخاص الذي يتجه إليه المعنى ، ويزجى القول فيه ، تحقيقا لقول عبد القاهر : « وجملة الأمر أنه ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء إلا كان الغرض الخاص من الكلام ، والذي يقصد إليه ويزجى القول فيه . فإذا قلت : (جاءني زيد راكبًا) ، و(ما جاءني زيد راكبًا) ، كنت قد وضعت كلامك لأن تثبت مجيئه راكبًا ، أو تنفي ذلك ، لا لأن تثبت المجيء وتنفيه مطلقًا . هذا ما لا سبيل إلى الشك فيه »[3].

---

(١) الإيضاح ٣/١٢٠-١٢٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٤٥ .

(٣) المصدر السابق ص ١٨٦ .

أما حين تدخل الواو على جملة الحال فلا يكون الغرض متجهًا إلى الحال وحدها ، وإنما يقصد إلى أمرين على سبيل الاستقلال ، يجمع بينهما بواو الجمع ، فإذا قلت : جاءني زيد وهو راكب ، فأنت تقصد إفادة السامع خبرين، أولهما مجيء زيد ، وثانيهما هيئته حين جاء ، بخلاف قولك : جاءني زيد يركب ، فهو في قوة قولك : جاءني زيد راكبًا ، من حيث قصدك إلى الإخبار بهيئة مجيئه ، لا بالمجيء نفسه ، وهذا ما قصده عبد القاهر من أن هذه الواو أصلها العطف ، إذ الواو العاطفة جملة على جملة لا تتوسط جملتين بينهما كمال الاتصال ، وإنما تتوسط بينهما إذا اتحدا من جهة وتغايرا من جهة أخرى ، وهو لا ينطبق على الجملة المنزلة منزلة المفرد ، إذ هي الغرض من الإخبار فصار حكمها حكم الوصف أو خبر المبتدأ ، فهي كجزء الجملة ، ولا يعطف الجزء على الكل ، أما الجملة حين تستقل بالإخبار فإنها لا تتصل بما قبلها اتصال الجزء بكله ، فتحتاج إلى رابط يضمها على سبيل الجمع والاستقلال ، فأشبهت واو الحال الواو العاطفة من هذه الجهة .

وقد جرى السعد على رأي الإمام عبد القاهر في الإلماح إلى سر الواو في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾ (النساء:٤٣) فقال : «قوله (مع الواو) لأنه إذا وقع المفرد المنصوب موقع الجملة لم يصح معه الواو ، فدل على أنه واقع موقع الجملة والواو جميعًا ، هذا في حكم الإعراب . وأما من جهة المعنى ففرق بين قولنا (جاء القوم سكارى) ، و(جاءوا وهم سكارى) ، إذ معنى الأول جاءوا كذلك ، والثاني جاءوا وهم كذلك باستئناف الإثبات . ذكره عبد القاهر» [1] ، فهو يريد أن الحال المفردة دلت على أن القصد من الإخبار هو بيان هيئة القوم حين جاءوا متلبسين بالسُّكر ، وأما الحال الجملة المقترنة بالواو فقد دلت على أنها متقررة

---

(١) حاشية السعد ٢/٨٠ ، ٨١ .

في نفسها ، بقطع النظر عن المجيء ، ودخلت الواو لإفادة خبرين : خبر مجيئها ، وخبر المجيء على هذه الهيئة المقررة ، ودلت الواو على المقارنة والجمع .

ومن ثَمَّ يظهر الفرق بين الحالين في قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ ﴾ (آل عمران:٩٩)، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾ (الأعراف:٨٦) ، فقوله تعالى : ﴿ تَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾ حال في الآيتين ، كما ذهب إليه العكبري[1]، والفرق بين دخول الواو في الثانية وتركها في الأولى أن الإنكار على أهل الكتاب متوجه إلى غرضهم من الصد ليكشف خبث طويتهم من كتمان الحق وتحريف الكتاب ، ولذا شفعه بقوله تعالى ﴿ وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ ﴾ ، فابتغاء العوج مع علمهم بالحق هو عين الضلال الذي يستنكره النظم الكريم ، أما الآية الأخرى فإنها تهدف إلى تعديد ما يأتيه قوم شعيب من الجرائم ونهيهم عنها ، فكان دخول الواو دليلاً على أنه جريمة متقررة لديهم ، كما أن الصد جريمة مستقلة أيضًا ، فهو ينهاهم عن الصد عن سبيل الله كما ينهاهم عن الانحراف إلى الباطل المتقرر في طباعهم ، سواء كان هذا الانحراف مقارنًا للصد أو مفارقًا له ، وهذا هو معنى الاجتماع في الواو ، وهو معنى ملازم لها لا يفارقها ، سواء كانت عاطفة أو حالية أو للمعية ، وهو ما نبه إليه أبو علي الفارسي بقوله : « إن الواو إذا لم تكن بدلاً من حرف الجر ، حرف يلزم الدلالة على معنى الاجتماع »[2] .

ولكون هذه الواو دالة على استقلال الجملة الحالية وتقررها في نفسها بقطع النظر عن صاحب الحال ، جاز وقوع الواو مع الفعل الماضي الدال على سبقه وتقدمه ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ ﴾ (الكهف:٤٧) قال البيضاوي : « ﴿ وَحَشَرْنَٰهُمْ ﴾ : وجمعناهم إلى

---

(١) انظر إملاء ما منَّ به الرحمن ١٠٤/٢ ، ٣٩/٣ .

(٢) الإغفال ص ١٥٧ .

الموقف . ومجيئه ماضيًا بعد ﴿ نُسَيِّرُ ﴾ ، و﴿ وَتَرَى ﴾ لتحقق الحشر ، أو للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير ليعاينوا وليشاهدوا ما وُعد لهم ، وعلى هذا تكون الواو للحال بإضمار قد»[1].

فالجملة الحالية الماضوية إذا جعلت حالاً دلت على تقدمها في الزمان على ما جعلت قيدًا له ، ودلت على الاتصال به بحكم المقارنة في الحال ، فدخول الواو يشير إلى أن هذه الجملة مقررة في ذاتها ، سابقة في وجودها على زمن عاملها ، وهذا وجه المغايرة ، وهي في الوقت نفسه تدل على امتداد زمنها واستمراره إلى أن يتصل بزمن عاملها ، وهذا هو وجه الاتصال ، فأشعرت الواو بهذه المغايرة من جانب والاتحاد من جانب آخر ، ولذا حكم في كثير من المواضع في الذكر الحكيم بأبلغية الحال حيث يمكن العطف ، كما في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا وَكَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ (الزخرف:٦٩) .

يقول الألوسي : «وجملة ﴿ وَكَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ حال من ضمير ﴿ ءَامَنُواْ ﴾ بتقدير قد أو بدونه ، وجوز عطفها على الصلة ، ورجحت الحالية بأن الكلام عليها أبلغ ، لأن المراد بالإسلام هنا الانقياد والإخلاص ليفيد ذكره بعد الإيمان ، فإذا جعل حالاً أفاد بعد تلبسهم به في الماضي اتصاله بزمان الإيمان ، وكان تدل على الاستمرار أيضًا ، ومن هنا جاء التأكيد والأبلغية ، بخلاف العطف ، وكذا الحال المفردة ، بأن يقال الذين آمنوا بآياتنا مخلصين»[2] .

وقال الشهاب في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَـٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مَا هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ (المؤمنون:٣٣): «وجملة أترفنا معطوفة أو حالية بتقدير (قد) ، وهو أبلغ معنى ، لإفادته الإساءة إلى من أحسن ، وهو أقوى في الذم»[3].

فالواو إذا جعلت عاطفة لا تدل على سبق الإتراف للكفر ، بل ربما يفهم منه أن الله تعالى أملى لهم واستدرجهم بزيادة نعمه في الدنيا إمعانًا في الكيد

---

(١) أنوار التنزيل ٢/١٥ .
(٢) روح المعاني ٢٥/٩٧ .
(٣) حاشية الشهاب ٦/٣٣٠ .

لهم ، فلما جعلت حالية أشعرت بسبق إتراف الله لهم على كفرهم ، وامتد هذا الإتراف إلى الزمن الذي قالوا فيه كلمة الكفر ، ليتبين كيف أساءوا إلى من هم كانوا ولا يزالون يرفلون في نعمته ، ومن هنا كانت الأبلغية في الذم .

فإذا عريت جملة الحال الماضوية عن واو الحال دل ذلك على أنها مُنَزَّلة مَنْزِلَة المفرد فيتمحض غرض الكلام إليها ولا يدل على أنها كانت مقررة في نفسها ، دالة على استقلالها عن ذي الحال ، كما هو الشأن حين تقترن بها الواو ، كما في قوله ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ ﴾ (النساء:٩٠) . قال الزمخشري : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ في موضع الحال بإضمار قد ، والدليل عليه قراءة من قرأ : حصرة صدورهم» [1] .

فالآية تطالب المسلمين بالكف عمن تعاهدوا معهم على السلم ، وعمن جاءهم معلنًا الحياد وطلب المسالمة ، ومحط الفائدة في الفريق الثاني ليس مجيئهم إلى المسلمين ، وإنما ضيق صدورهم بقتال المسلمين أو قتال قومهم ، فهي الصفة التي استحقوا بها كف أيدي المسلمين عنهم ، وهي ليست صفة يراد تقررها في نفسها واستقلالها عن المجيء ، حتى تدخل الواو الدالة على الاستقلال ، فلا جدوى من المجيء إلا متلبسًا بهذه الصفة ، ولذا قرئ (حصرة) بإفراد الحال ، مما يدل على صحة تقدير الجملة هنا بالمفرد ، وتلتقي القراءتان.

ومما يدل على أن الجملة الحالية المصدرة بالواو في حكم المستقلة بإفادة معنى مقرر لها في ذاتها ، بقطع النظر عن الجملة المتعلقة بها ، أنها تجيء لزيادة معنى لا يتوقف عليه غرض الإخبار ، وإنما يفيد نكتة يهدف إليها النظم ، وينشدها السياق بخلاف الحال المفردة أو الجملة العارية عن الواو ، فإن القيد كما صرح عبد القاهر هو الغرض الخاص من الكلام .

---

(١) الكشاف ١/٥٥٢ .

خذ مثلاً قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾ (النمل:١٨) .

فما ورد على لسان النملة من قولها ﴿ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ ﴾ يكفي غرضًا في تعليل طلبها من النمل دخول مساكنهم ، فلما قيد بالحال أفاد نكتة أخرى لا يتوقف عليها غرض الإخبار ، وإن توقفت عليها بلاغة النظم الكريم . يقول الألوسي : «وجملة ﴿ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾ حال من مجموع المتعاطفين والضمير لهما ، وجوز أن تكون حالاً من الجنود والضمير لهم ، وأيًا ما كان ففي تقييد الحطم بعدم الشعور بمكانهم المشعر بأنه لو شعروا بذلك لم يحطموا ، ما يشعر بغاية أدب النملة مع سليمان عليه السلام وجنوده»[1].

وفي قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيۡسَتِ ٱلۡيَهُودُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَهُمۡ يَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ (البقرة:١١٣) .

تلمس في الجملة الحالية ﴿ وَهُمۡ يَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ مناداة على كمال ضلالهم فيما قالوه وبين أيديهم كتاب يتلونه ويعلمون ما فيه ، فتساووا بذلك مع من لا يعلمون على حد قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ مِثۡلَ قَوۡلِهِمۡ ﴾، وواضح أن هناك معنى زائدًا قصد النظم التنبيه إليه ، وإن لم يتوقف عليه الإخبار بما قالوه .

وقد جاءت جملة الحال المقترنة بالواو لتأكيد ما تعلقت به ، رغم جزم البلاغيين بأن الواو لا تقترن بالحال المؤكدة ، قياسًا على الواو العاطفة التي تتوسط بين المؤكِّد والمؤكَّد ، كما قال عبد الحكيم في قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡ ﴾ (البقـــرة:٢١٦) : «وقـوله تعالى ﴿ وَهُوَ كُرۡهٞ

---

(١) روح المعاني ١٩/١٧٨ .

لَكُمْ﴾ عطف على قوله ﴿كُتِبَ﴾، وعطف الاسمية على الفعلية جائز، وجعله حالاً وهم، لأن المؤكدة لا تجيء بالواو، والمنتقلة لا فائدة منها»[1].

فلما جاءت الجملة الحالية مؤكدة في قوله تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ (البقرة: ٣٠) قال الشهاب تعليقًا على قول البيضاوي (﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾: حال مقررة لجهة الإشكال، كقولك: أتحسن إلى أعدائك وأنا الصديق): «فإن قلت إن ابن مالك قال في شرح الألفية: إن كانت الجملة الاسمية حالاً مؤكدة لزم الضمير وترك الواو، نحو: هو الحق لا شبهة فيه، وذلك الكتاب لا ريب فيه. وقال ابن هشام: وتمتنع الواو في المؤكدة، ووجهه أن واو الحال عاطفة بحسب الأصل، والمؤكِّد لا يعطف على المؤكَّد، لما بينهما من شدة الاتصال، وقد صرح به أهل المعاني أيضًا. قلت: هو ليس بمسلم. فإنهم صرحوا بخلافه أيضًا كما في شرح التسهيل، أن جملة ﴿وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ حال مؤكدة، وقد ينزل المؤكِّد منزلة المغاير، لكونه أوفى بتأدية المراد، فيقرن بعاطف ونحوه»[2].

وأقول إن الجملة الحالية المقترنة بالواو إذا جاءت مؤكدة لا بد أن تصحبها زيادة معنى، يتحقق به الغرض من الواو الموحية بالمغايرة، والحال في هذه الجملة جيء بها لغرض دفع إيهام أن يكون قولهم ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ اعتراضًا على الله تعالى، وكأنهم يقولون: إننا لا نسأل إلا لمجرد الاستفسار، وإن كنا نفوض إليك الأمر وننزهك عن فعل لا حكمة وراءه. وقد أعجبني ما ذهب إليه صاحب التحرير والتنوير، حيث قال: «قولهم ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ يحتمل معنيين: أحدهما أن يكون الغرض منه تفويض الأمر إلى الله تعالى واتهام علمهم فيما أشاروا به، كما يفعل المستشار

---

(١) حاشية عبد الحكيم ورقة ٤٠٩.

(٢) حاشية الشهاب ١٢٢/٢.

مع من يعلم أنه أسدُّ منه رأيًا ، وأرجح عقلاً ، فيشير ثم يفوِّض ، كما قال أهل مشورة بلقيس ، إذ قالت ﴿ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ۝٣٢ قَالُوا نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾ (النمل:٣٢، ٣٣) ، أي الرأي أن نحاربه ونصده ، عما يريد من قوله ﴿ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ ، ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ ، وكما يفعل التلميذ مع الأستاذ في بحثه معه ثم يصرح بأنه مبلغ علمه ، وأن القول الفصل للأستاذ ، أو هو إعلان بالتنزيه للخالق عن أن يخفى عليه ما بدا لهم من مانع استخلاف آدم ، وبراءة من شائبة الاعتراض ، والله تعالى وإن كان يعلم براءتهم من ذلك إلا أن كلامهم جرى على طريقة التعبير عما في الضمير من غير قصد إعلام الغير » ، ثم يمضي إلى القول : « فكانت الواو واو الحال ، للإشارة إلى أن هذا أمر مستحضر لهم في حال قولهم ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ ﴾ وليس شيئًا خطر لهم بعد أن توغلوا في الاستبعاد والاستغراب »[1].

وفي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾ (الأنفال:٢٠) يقول الألوسي : « ﴿ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾ جملة حالية واردة لتأكيد وجوب الانتهاء عن التولي مطلقًا ، لا لتقييد النهي بحال السماع »[2] ، وربما يفهم من ذلك أن الجملة الحالية جاءت لمجرد تأكيد الجملة قبلها وليس كذلك ، فإن الخطاب هنا للمؤمنين ، وهم يستمعون القرآن يتلى عليهم ، وفرق بين أن يعصي المرء ربه عالمًا به وأن يعصيه جاهلاً ، فنبهت الحال إلى أن عصيان الله ورسوله بعد الإيمان بهما والاستماع إلى كتاب الله ومعرفة ما فيه ، أمر لا يعذر معه المؤمن ، بعد أن هيأ الله له وسيلة العلم به ومكنه من الفهم عنه ، وهكذا الأمر في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ (الأنفال:٢٣) . يقول الشهاب في الجملة الحالية ﴿ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ : « وهذه الحال مؤكدة مع اقترانها بالواو »[3].

---

(١) التحرير والتنوير ، الجزء الأول ، الكتاب الثاني ، ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

(٢) روح المعاني ١٨٨/٩ .

(٣) حاشية الشهاب ٢٦٤/٤ .

فثمة فارق بين أن يقال «ولوا معرضين»، وأن يقال «تولوا وهم معرضون»، فالأولى جاءت لتأكيد عاملها ، كقوله تعالى : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾ ، أما الجملة المقترنة بالواو فقد أفادت بحكم ما فيها من الاستقلال والإخبار وتقررها في ذاتها أن هؤلاء القوم ختم الله على قلوبهم ، حتى لا ينفذ الحق إليها ، فما توليهم عن سماع الحق إلا استجابة لما طبعوا عليه من الإعراض عن الحق ، إذ إن الاتصاف بمضمون هذه الجملة متقرر ثابت ، فكانت الجملة كالتعليل للحكم قبلها ، وهذا يحقق الغرض من قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ﴾ . فنزع الخير من نفوسهم يترتب عليه أنهم لو أسمعوا الحق لما استجابوا إليه ، لما ركب في طباعهم من الإعراض عن كل خير . وفي قوله تعالى : ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلْفَـٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ (النمل:٥٤) إنكار وتوبيخ لقوم لوط على إتيانهم الفاحشة ، وزيادة إنكار بالجملة الحالية ﴿ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ ، وكأن الله ينكر عليهم ما يأتونه من الفاحشة ويوبخهم عليه ، ثم ينكر عليهم ويوبخهم على المجاهرة بها وعدم الاستحياء من فعلها علنًا ، وهو أمر لا تُقْدِم عليه بعض الحيوانات ، فدلت الحال على موت إحساسهم وفقدهم للحياء مع الناس بعد فقدهم الحياء من الله ، حتى وصلوا إلى درجة كانوا بها أحط دركًا من البهائم ، فإذا قال الجمل : «جملة حالية من فاعل (تأتون) مفيدة لتأكيد الإنكار وتشديد التوبيخ» [1] ، فهذا يعني أن الإنكار تأكد بإضافة فعل قبيح آخر ، يضاف إلى قبح الفاحشة في نفسها .

وقد تأتي الحال مؤكدة لما قبلها بإبراز التناقض ، قصدًا إلى إبطال قول أو فعل كما في قوله تعالى : ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَـٰحِبَةٌ ﴾ (الأنعام:١٠١) ، فإن الإنكار متوجه قصدًا إلى نفي الولد عن الله تعالى ، ثم جاءت الحال تأكيدًا لاستحالة وجود هذا الولد بإبراز مقولتهم في معرض التناقض ، إذ إنهم يثبتون لله ولدًا وهم يقرون بأنه ليست له صاحبة ، وهذا غاية

---

(١) الفتوحات الإلهية ٣/٣٢٠ .

التناقض . يقول أبو السعود : «﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ﴾ حال مؤكدة للاستحالة المذكورة، فإن انتفاء أن يكون له تعالى صاحبة مستلزم لانتفاء أن يكون له ولد، ضرورة استحالة وجود الولد بلا والدة ، وإن أمكن وجوده بلا والد ، وانتفاء الأول مما لا ريب فيه لأحد فمن ضرورته انتفاء الثاني» [1] .

ومما تأتي الحال فيه جملة مقترنة بالواو لإبراز التناقض بين جملة الحال وما قبلها فتتأكد الجملة المقيدة بالحال ، وتضيف الحال معنى التناقض وإبطال الدعوى ، قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (الأنعام: ٨١) .

فإبراهيم عليه السلام ينكر على مخاطبيه التناقض في موقفهم ، حيث يخوِّفونه آلهتَهم أن تصيبه بسوء إذا ما استمر على تهكمه بها ، وهم لا يخافون إشراكهم بالإله الحق ، ولذا لم يكتف بإظهار تعجبه واستنكاره مما خوفوه به ، وإنما جاء بالحال ليبرز هذا التناقض ويبطل الدعوى ، فكأنه يقول : وما لكم تنكرون عليَّ الأمن في موضع الأمن ، ولا تنكرون على أنفسكم الأمن في موضع الخوف ؟

فواو الحال أشعرت بالجمع بين المتناقضين ليتأكد الإنكار وتبطل دعوى المعارضين . يقول الألوسي : «﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ ﴾ في موضع الحال من ضمير ﴿ أَخَافُ ﴾ بتقدير مبتدأ لمكان الواو ، وقيل لا حاجة إلى التقدير ، لأن المضارع المنفي قد يقرن بالواو ، ولا حاجة هنا إلى ضمير عائد على ذي الحال ، لأن الواو كافية في الربط ، وهو مقرر لإنكار الخوف ونفيه عنه عليه السلام ، ومفيد لاعترافهم بذلك ، فإنهم حيث لم يخافوا في محل الخوف فلأن لا يخاف عليه السلام في محل الأمن أولى وأحرى» [2].

---

(١) إرشاد العقل السليم ١٦٩/٣ .

(٢) روح المعاني ٢٠٦/٧ .

وتأتي الجملة الحالية مقرونة بالواو للإشعار بعلة الحكم ، وهذا دليل على استقلالها وتقررها في نفسها حتى صارت سببًا في وقوع الجملة المقيدة بها ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ (فصلت:٦،٧) . يقول البيضاوي : «﴿ وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ حال مشعرة بأن امتناعهم عن الزكاة لاستغراقهم في طلب الدنيا وإنكارهم للآخرة»[1] ، فكفرهم بالآخرة متقرر وسابق لامتناعهم عن الزكاة ، وهو سبب هذا الامتناع ، والعلة تسبق المعلول .

ويقول الطاهر بن عاشور في قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ﴾ (البقرة:٢٤٦) : «وجملة ﴿ وَقَدْ أُخْرِجْنَا ﴾ حال معللة لوجه الإنكار ، أي أنهم في هذه الحال أبعد الناس عن ترك القتال ، لأن أسباب حب الحياة تضعف في حالة الضر والكدر بالإخراج من الديار والأبناء»[2].

الفرق بين العطف والحال :

كثيرًا ما يجيز المفسرون العطف والحالية فيما اقترنت به الواو من الجمل ، مرجحين الحال تارة والعطف أخرى ، فما مدار الفرق بينهما ؟

والجواب أن الواو تشعر باستقلال الجملة في إفادة معنى مقرر لها ، سواء كانت عاطفة أو حالية ، غير أنها مع الحالية تفيد زيادة تلبس جملة الحال بالجملة السابقة ، بحكم المقارنة بين هيئة الحال وصاحبها في زمن الوقوع . أما الواو العاطفة فإنها لا تقتضي تقييد المعطوف والمعطوف عليه بالوقوع في زمن واحد ، كما أنها بحكم وضعها لا تقتضي ترتيبًا ، ومن ثَمَّ فإنها عاطفة أدل على الاستقلال وإفادة حكم آخر غير المعطوف عليه من واو الحال ، التي تقتضي مزيد ارتباط بما قبلها ، بحكم محلها من الإعراب واتحاد زمن الوقوع .

---

(١) أنوار التنزيل ٣٤٤/٢ الحلبي .

(٢) التحرير والتنوير ، الجزء الثاني ، الكتاب الثاني ، ص ٤٨٧ .

فإذا أريد الدلالة على التعدد والاستقلال كان العطف بالواو أجدر ، وإن أريد إظهار المعنيين في صورة معنى واحد ، كانت الحالية أبلغ ، ولذا رجحت الحالية في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ (البقرة: ٩١)؛ لأن المبالغة في إبطال ما قاله اليهود وادعوه من الإيمان بالتوراة أن يظهر بطلان مقالتهم مقارنًا للقول ، لأن إيمانهم بالتوراة في حال كفرهم بما يصدقها من القرآن هو كفر بالتوراة نفسها . فلو جعلت الواو عاطفة لكان المعنى على إثبات أمرين هما إيمانهم بالتوراة وكفرهم بما وراءها،ويفوت غرض ما أدمجه من الرد على مقالتهم وإبطالها ، ولذا قال الشهاب : « (قوله حال من الضمير) إما بتقدير : وهم يكفرون ، أو بناء على جواز دخول الواو على المضارع ، وهو مذهب الزمخشري كما مر ، ولم يجعله معطوفًا على ما قبله ، والتعبير بالمضارع لحكاية الحال ، ولا استئنافًا كما قيل ، لأن الحال أدخل في رد مقالتهم ، أي قالوا ذلك مع مقارنته لما يشهد ببطلانه» [1] .

وقد كشف الرازي عن الفرق بين العطف والحال في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ﴾ (المائدة: ٥٤) .

قال الرازي : « ﴿ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ﴾ ، وفيه وجهان ؛ الأول : أن تكون هذه الواو للحال ، فإن المنافقين كانوا يراقبون الكفار ، ويخافون لومهم ، فبين الله تعالى في هذه الآية أن من كان قويًّا في الدين فإنه لا يخاف في نصرة دين الله بيده ولسانه لومة لائم . الثاني : أن تكون هذه الواو للعطف ، والمعنى أن من شأنهم أن يجاهدوا في سبيل الله لا لغرض آخر ، ومن شأنهم أنهم صلاب في نصرة الدين لا يبالون بلومة اللائمين» [2] .

---

(١) حاشية الشهاب ٢/٢٠٤ .

(٢) مفاتيح الغيب ٣/٤١٦ .

فإذا كانت الواو حالاً كان الغرض متجهًا إلى بيان نوع جهادهم وتميزه بالإخلاص والصدق، تعريضًا بالمنافقين الذين يراقبون الكفار ويخافون لومهم. وإذا كانت عاطفة كان الغرض إلى إثبات وصفين للمسلمين : المجاهدة في سبيل الله ، والصلابة في نصرة الدين ، دون مبالاة بلوم لائم . يقول الشهاب في الآية : « والفرق بين العطف والحالية أنه على الأول تتميم لمعنى يجاهدون ، مفيد للمبالغة والاستيعاب، وعلى الثاني تعريض بمن يجاهد ليس كذلك »[1].

فقوله (تتميم) أي إضافة معنى يفيد مبالغة في صدق المؤمنين ونصرتهم لدين الله بخلاف الثاني ، فإن الجملتين بكاملهما تؤديان معنى التعريض بالمنافقين . ولنأخذ مثلاً آخر : قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾ (الأحزاب:٣٧) .

فقد جوز العطف والحالية في قوله ﴿ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ ﴾ ، ﴿ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ ﴾ . يقول الزمخشري : (فإن قلت : الواو في ﴿ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ ﴾ ، و﴿ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ ﴾ ، ما هي ؟ قلت : واو الحال ، أي : تقول لزيد أمسك عليك زوجك مخفيًا في نفسك إرادة أن لا يمسكها ، وتخفى خاشيًا قالة الناس حقيقًا في ذلك أن تخشى الله ، أو واو العطف كأنه قيل وإذًا تجمع بين قولك أمسك وإخفاء خلافه وخشية الناس ، والله أحق أن تخشاه حتى لا تفعل مثل ذلك »[2].

فكأن الفرق ، كما أوضحه الزمخشري ، في أنه إذا أريد العتاب على قوله لزيد أمسك عليك زوجك ، وجعل كتمانه الأمر في نفسه وخشيته الناس ـ في حين أن الله أحق بخشيته ـ تأكيدًا لهذا العتاب ، ومبالغة فيه ، بضم أمور تجعل من هذا القول أمرًا لا ينبغي صدوره من النبي عليه السلام ، فهذه هي واو الحال .

---

(١) حاشية الشهاب ٣/٢٥٦ .

(٢) الكشاف ٣/٢٦٣ .

أما إذا أريد العتاب على مجموع أمور كل منها يستحق العتاب لنفسه كانت الواو عاطفة ، فكأن الله يعتب عليه هذا القول ويعتب عليه إخفاءه ما أمر الله بإظهاره ، وخشيته الناس ومطالبته بخشية الله وحده . فكل هذه أمور مستقلة عوتب عليها النبي عليه السلام ، وهذا لا يعني أن جملة الحال ليست مستقلة بإفادة معناها ، فقد أكدت مراراً تقررها في نفسها إذا دخلت عليها الواو واستقلالها في الإثبات أو النفي ، ولكن الفرق في أن ملاحظة هذا المعنى مقرونة بما تعلقت به وجعلت قيداً له ، فمعنى الحال مكمل لمعنى الجملة قبلها ، وليس مستقلاً استقلال الجملة المعطوفة . ولذا قال البيضاوي في الواو من قوله تعالى : ﴿ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾ : « والواو للحال ، وليست المعاتبة على الإخفاء وحده ، فإنه حسن ، بل على الإخفاء مخافة قالة الناس وإظهار ما ينافي إضماره» [1] . فجعل الواو حالية هو الذي أفاد اللوم على الإخفاء ، لأن الإخفاء في ذاته لا لوم عليه ، أما لو جعلت الواو عاطفة لكان الإخفاء في حد ذاته موضع لوم أيضاً ، وكأنه مأمور بإظهار أمر الله وعدم التردد فيه ، لأن الله تعالى مظهره لا محالة .

---

(١) أنوار التنزيل ٢/٢٤٦ .